ملادينوف: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية انتهاك للقانون الدولي

رام الله تدعو البرتغال للاعتراف بالدولة الفلسطينية

استقبل رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه، أمس الثلاثاء في مكتبه برام الله، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية البرتغال أوغستو سانتوس سيلفا، بحضور وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، حيث بحث معه آخر التطورات والمستجدات السياسية.

وشدد أشتيه على أهمية كسر الأمر الواقع وتطبيق دعوة البرلمان البرتغالي للحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين، لما فيه من حفاظ على حل الدولتين من التلاشي في ظل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المتمنّع، والخطوات الإسرائيلية في تدمير أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية.

وأشار رئيس الوزراء، حسبما ذكرت وكالة «معا»، إلى ضرورة تشكيل تحالف دولي لإعادة إحياء عملية السلام، ترأسه الرباعية الدولية، على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي لإنهاء الاحتلال وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

وأكد أشتيه على متانة العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيراً إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين على صعيد العديد من القطاعات، وتفعيل اللجان المشتركة بما يشمل رجال الأعمال والتبادل الأكاديمي والنقابي، إضافة إلى تعزيزها على المستوى الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني.

من جانبه أكد أوغستو دعم بلاده لحل الدولتين وأن أوروبا ستعمل على إنجاز ذلك، إضافة إلى علاقات الصداقة التي تربط البلدين.

على خط موازٍ، اعتبر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وحذر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، من أن «الخطط الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستؤدي إلى قطع التواصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وكذلك بين القدس الشرقية وبيت لحم، ما يعني تقويضاً لحل الدولتين».

وشدد ملادينوف في آخر إحاطة له أمام أعضاء مجلس الأمن، قبل تعيينه لمرتقب ميروتا خاصاً لدائم المتحدة إلى ليبيا، على تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤، وأعرب عن ازعاجه من استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وأوضح أن وحدات المستوطنات عام ٢٠٢٠ تتساوى مع أرقام عام ٢٠١٩ «رغم انقطاع استمر ٨ أشهر»، علماً بأن نحو ٥٠ في المئة منها يقع في عمق الضفة الغربية، في مناطق حيوية. وطالب ملادينوف بوقف النشاط الاستيطاني على الفور، منبهاً إلى أن استمرار عمليات الهدم والاستيلاء على المنشآت الفلسطينية، خصوصاً المشاريع الإنسانية والمدارس، مقلق للغاية.

في سياق متصل اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدينة القدس المحتلة وهدمت سوّاراً وعدة منشآت زراعية وبقرية.

وذكرت وكالة «معا» أن قوات الاحتلال اقتحمت حي وادي قدوم في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى بعدد من الجرافات وهدمت منزلاً كما اقتحمت بلدات جبل المكبر والسواحرة والعيزرية جنوب شرق القدس المحتلة وهدمت عدداً من المنشآت الزراعية والتجارية.

وكالات

فلسطينيون يحتجون على بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (رويترز – أرشيف)

قرقاش: هناك أجواء سياسية لحل الأزمة الخليجية لكن الإعلام القطري يقوض ذلك

قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أمس الثلاثاء إن «الأجواء السياسية تتطلع إلى إنهاء الأزمة الخليجية، لكن وسائل إعلامية قطرية مصممة على تقويض أي اتفاق».

وكتب قرقاش عبر صفحته الخاصة «تويتر» أن «الأجواء السياسية والاجتماعية في الخليج العربي تتطلع إلى إنهاء أزمة قطر، وتبحث عن الوسيلة الأمثل لضمان التزام الدوحة بأي اتفاق يحمل في ثناياه الخير للمنطقة. أما المنصات الإعلامية القطرية فتبدو مصممة على تقويض أي اتفاق، ظاهرة غريبة وصعبة التفسير».

وكان وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر الصباح كشف في وقت سابق عن مباحثات «مثمرة» جرت في إطار «تحقيق المصالحة ودعم وتحقيق التضامن والاستقرار الخليجي والعربي».

وقال الصباح إن «مباحثات مثمرة جرت خلال الفترة الماضية، أعدت فيها جميع الأطراف حرصها على التضامن والاستقرار الخليجي والعربي، وعلى الوصول إلى اتفاق نهائي يحقق ما تصبو إليه من تضامن دائم بين دولها وتحقيق ما فيه خير شعوبها».

وتعقد في الخامس من الشهر المقبل قمة مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض، بحضور الزعماء الخليجيون شخصياً، وتأمل الكويت بأن «تشكل فرصة لدراسة الأوضاع في المنطقة»، وفق ما قال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله.

وتفرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر منذ ٢٠١٧ حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطر، لدعمها للإرهاب، على حين تنفي الدوحة اتهامها بالإرهاب، وتعتبره «محاولة للنيل من سيادتها وقرارها المستقل».

وكالات

اتفاق التطبيع امتداد لعلاقات قديمة

وصول وفد إسرائيلي أميركي إلى المغرب والأخيرة لا تريده أن يكون علنياً

وصلت إلى مطار الرباط في المغرب، أمس الثلاثاء، أول طائرة إسرائيلية قادمة من مطار بن غوريون بتل أبيب، تحمل على متنها وفداً إسرائيلياً أميركياً مشتركاً.

ويضم الوفد المشترك الذي وصل إلى المغرب، مستشار الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مئير بن شبات، حسبما ذكر موقع «روسيا اليوم».

وقام الوفد بزيارة قصر محمد الخامس والحسن الثاني، وبعد وضع إكليل من الزهور، قام المستشار الخاص للرئيس الأميركي ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي، بالتوقيع في الدفتر الذهبي للضريح.

وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، مساء أمس الثلاثاء، النقاب عن رسالة بعثتها المملكة المغربية إلى إسرائيل، مفادها أن المملكة ليست معنية بحفل علني للتوقيع على اتفاق السلام مع تل أبيب.

وأوضحت أن المغرب بعثت رسالة أخرى قبل أيام تقضي بأن الرباط لا ترى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين بلادها وإسرائيل هو جزء من «اتفاق إبراهام»، بدعوى أن الطرفين، المغربي والإسرائيلي، سبق أن أقاما علاقات دبلوماسية من قبل.

واستغرقت الرحلة المباشرة، الأولى من نوعها بين البلدين، ٦ ساعات من التحليق كي تصل إلى الرباط.

وقال كوشنر قبيل إقلاع الطائرة: إن المغرب وإسرائيل يريدان تعزيز التقارب بينهما، مشيراً إلى أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عمل على إنشاء سياسة مختلفة في الشرق الأوسط.

وكانت وسائل إعلام مغربية أفادت بأن المغرب وإسرائيل ستوقعان نحو ١٠ اتفاقيات في مجالات مختلفة، أبرزها الطيران والطاقة والصناعة، وذلك عقب إعلان تطبيع العلاقات بين البلدين.

ورجّحت صحيفة «جيروزاليم بوست» أن يجري توقيع الوثائق الأولى لصفقة التطبيع الإسرائيلية – المغربية في الرباط خلال زيارة الوفد الإسرائيلي الأميركي.

وحسب الديوان الملكي المغربي فإن استئناف العلاقات يشمل تسهيل الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين وتطوير العلاقات في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قد أعلن في العاشر من الشهر الجاري، استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل، في إطار خطة السلام الأميركية المزعومة في الشرق الأوسط، مع اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية، التي تتنازع الرباط وجبهة البوليساريو السيادة عليها.

وتبع ذلك إعلان العاهل المغربي الملك محمد السادس استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في أقرب الآجال، وفق بيان صدر عن الديوان الملكي، مشدداً على أن ذلك «لا يمس بأي حال من الأحوال، الالتزام الدائم والموصول للمغرب في الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وانخراطه البنّاء من أجل إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

وكالات

«الشيوخ» الأميركي يعيد «الحصانة السيادية» للسودان.. والأخيرة: سنواجه كل القضايا المستقبلية بموجبها

أعلنت الحكومة السودانية إثر إقرار الكونغرس الأميركي قانون الحصانة السيادية، فإن السودان سيصبح دولة مكتملة الحصانة ضد أي قضايا مستقبلية يمكن أن ترفع ضده بموجب قانون الإرهاب.

ووافق مجلس الشيوخ لأميركي، أول من أمس الإثنين، على تشريع يعيد الحصانة السيادية للسودان كجزء من مشروع شطبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واستثنت الحصانة الأميركية للسودان القضايا المتعلقة بهجمات ١١ أيلول.

ولفتت الحكومة السودانية إلى أن «الكونغرس أجاز التشريع الخاص باعتماد اتفاقية التسويات التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان وحكومة الولايات المتحدة الأميركية، فيما يتعلق بقضايا تفجيرات السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا والمدمرة كول، والتي تم بموجبها الاتفاق على دفع حكومة السودان مبلغ ٣٣٥ مليون دولار، وذلك مقابل حذف السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب كخطوة أولى، يعقبها شطب الأحكام القضائية الصادرة ضد السودان في تلك القضايا، والتي قضت بدفع السودان أكثر من ١٠.٢ مليار دولار، ومن ثم استرداد الحصانة السيادية للسودان بخصوص أي محاكمات مستقبلية تتعلق بالفترة التي كان مدرجاً فيها على قائمة الدول الراعية للإرهاب».

وأشارت الحكومة السودانية، حسبما ذكرت وكالة «سونا»، إلى أن النسخة الأولية التي تم تقديمها إلى الكونغرس الأميركي كانت تقضي بشطب جميع القضايا المرفوعة ضد السودان تحت قانون الإرهاب، وتحويل القضايا المرفوعة على السودان في أحداث ١١ أيلول، لتكون بموجب «قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، المعروف اختصاراً بـ«جاستا»، والذي يمكن بموجبه مقاضاة أي دولة بما في ذلك الدول غير المدرجة في قائمة الإرهاب، إلا أن الأمر اصطدم بمعارضة اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ مدفوعين باعتراضات محاميي أسر ضحايا ١١ أيلول، وبسبب «جاستا» على السودان.

كما أن مشروع القانون يشطب كل القضايا الأخرى المرفوعة ضد السودان، ومن بينها «٥ قضايا رفعت هذا العام تتهم الحكومة السودانية السابقة بدعم حركة حماس في أعمال إرهابية تضرر منها مواطنون أميركيون مقيمون في إسرائيل، فضلاً عن قضية أخرى قام برفعها في منتصف العام الحالي بحارة أميركيون كانوا على متن المدمرة كول».

وبالإضافة إلى استعادة السودان لحصانته السيادية، اعتمد الكونغرس الأميركي مبلغ ٩٣١ مليون دولار كمساعدات اقتصادية مباشرة لدعم اقتصاد السودان.

كما تتضمن هذه المساعدات مبلغ ١٢٠ مليون دولار لدعم السودان في صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة مديونياته، بجانب ١١١ مليون دولار لمقابلة تكاليف إعادة هيكلة الديون السودانية، و١٥٠ مليون دولار كتعويضات للأفارقة الذين تضرروا في تفجيرات كينيا وتنزانيا، وأصبحوا الآن مواطنين أميركيين.

وبذلك تبلغ جملة المساعدات المباشرة وغير المباشرة المجازة مع هذا التشريع لصالح السودان ١.١ مليار دولار، وهي مساعدات منفصلة عن مبلغ المليار دولار الذي التزمت الولايات المتحدة بدفعه للبنك الدولي لسداد متأخرات السودان المستحقة للبنك.

وفي هذا السياق، أكدت وزارة العدل الدولية أن السودان ملتزم بالظهور أمام المحاكم الأميركية والدفاع عن نفسه في القضايا القائمة حالياً لإثبات عدم علاقته بأحداث ١١ أيلول وبرءاءته من هذه الاتهامات.

ولفتت الوزارة إلى أن هذا «التطور التاريخي الكبير في علاقات السودان بالولايات المتحدة يعني انعتاق البلاد مرة واحدة ولأبد من تداعيات فترة حالكة في تاريخ علاقتها مع الولايات المتحدة والعالم.

في سياق منفصل، وصل إلى العاصمة السودانية الخرطوم، أمس الثلاثاء، وفد إثيوبي رفيع المستوى لبحث قضية ترسيم الحدود بين البلدين.

وترأس الوفد الإثيوبي، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد ديمبكي ميكونين، والذي تأتي زيارته، امتداداً لاجتماعات اللجنة السياسية العليا للحدود بين البلدين والتي بدأت أمس وتستمر اليوم.

وكانت اللجنة المذكورة قد عقدت في أيار الماضي اجتماعاتها بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، واتفقت حينها على «خلق بيئة مواتية لحل النزاع بالحوار ومكافحة الأنشطة غير القانونية وضمان أمن المواطنين على طول المنطقة الحدودية بين البلدين».

وبحث سابقاً رئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك، مع نظيره الإثيوبي أبي أحمد قضية ترسيم الحدود بين البلدين، على خلفية تصاعد التوتر بين البلدين على الحدود بينهما، إثر اتهام الخرطوم لأديس أبابا بدعم مليشيات إثيوبية تسيطر على مناطق حدودية داخل الأراضي السودانية.

وكالات

بومبيو: واشنطن لا تزال مستعدة للوساطة بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود

على طريق حل أزمة تشكيل الحكومة.. الحريري من بعبدا: الجو إيجابي

الرئيس اللبناني ميشال عون خلال لقائه رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري بالقصر الجمهوري في بعبدا (رويترز – أرشيف)

في إطار المساعي اللبنانية لإنهاء أزمة تشكيل الحكومة، عقد عند الرابعة من بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر بعبدا لقاء يحمل الرقم ١٣ بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري.

وأكد الحريري في تصريح له عقب اللقاء أن «الجو إيجابي وهناك انفتاح كبير، مضيفاً: قررنا الاجتماع غداً ولكن لن نعلن عن الوقت لدواع أمنية».

ولفت الحريري إلى أن «اللقاءات ستكون متتالية للخروج بصيغة حكومية قبل عيد الميلاد».

ووصفت مصادر مطلعة على اللقاء «الأجواء بالإيجابية»، مشيرة إلى أن «الأمور جدية وفي حال تم تذليل العقبات قد يصار إلى تأليف حكومة في اليومين المقبلين»، وذلك حسبما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني.

وأشارت وسائل إعلام لبنانية إلى أن لقاء عون والحريري أمس مفصلي وبأتي بعد مساع كبيرة قامت بها بكركي وفرنسا لتذليل العقد، مشيرة إلى أن الرئيس عون هو من طلب من الحريري عقد اللقاء.

وكشفت معلومات لقناة «الجديد» عن لقاء عقد مساء أول من أمس الإثنين لرؤساء الحكومات السابقين في بيت الوسط، أكد خلاله الحريري أنه لن يتنازل عن حقيبة الداخلية وعن رفض الثلث المعطل.

على خط موازٍ، قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الثلاثاء: إن بلاده لا تزال مستعدة للوساطة في نقاش بناء بين إسرائيل ولبنان إذ لا تزال مواقف الطرفين مختلفة بشدة في مباحثات الحدود البحرية.

وذكر بومبيو أن «الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة العمل مع إسرائيل ولبنان في مفاوضات بشأن الحدود البحرية، حيث تكافح الدولتان للتوصل إلى اتفاق».

وأضاف بومبيو في بيان: «للأسف، على الرغم من النوايا الحسنة لكلا الجانبين، فإن الطرفين متباعدان، تظل الولايات المتحدة على استعداد للتوسط في مناقشات بناءة وتحث كلا الجانبين على التفاوض على أساس الادعاءات البحرية الخاصة بكل منهما التي أودعاها في السابق لدى الأمم المتحدة».

وكانت الولايات المتحدة أبلغت الجانب اللبناني تعليق المباحثات حتى إشعار آخر، وقال مصدر لبناني لوكالة «رويترز» في وقت سابق إن الوسطاء الأميركيين الذين أبلغوا الجانب اللبناني بالتأجيل سيجرون لاحقاً اتصالات ثنائية مع الجانبين.

وعقد لبنان وإسرائيل، ثلاث جولات من المفاوضات غير المباشرة برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وتتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على نحو ٨٦٠ كيلومتراً مربعاً، بناء على خريطة أرسلت في ٢٠١١ إلى الأمم المتحدة، إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.

وطالب لبنان خلال جلسات التفاوض بمساحة إضافية تبلغ ١٤٣٠ كيلومتراً مربعاً تشمل جزءاً من حقل «كاريش» الذي تعمل فيه شركة أنرجيان اليونانية، حسبما قالت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوري هايتيان لوكالة الأنباء الفرنسية في وقت سابق، معتبرة أن البلدين دخلا «مرحلة حرب الخرائط».

ووقع لبنان في ٢٠١٨ أول عقد للتنقيب عن الغاز والنفط في رقعتين من مياهه الإقليمية تقع إحداهما، ويعرف بالبلوك رقم ٩، في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل.

وكالات

«واشنطن بوست»: إدارة ترامب تسعى لمنح ابن سلمان الحصانة في قضية الجبري

أفادت صحيفة «واشنطن بوست» بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب تدرس طلباً لتوفير الحصانة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من الملاحقة القضائية في قضية رفعها بحقه الضابط السابق في المخابرات السعودية في كندا سعد الجبري.

وكان الجبري قدم شكوى قضائية أمام محكمة أميركية، في السادس من آب الماضي، قال فيها إن فريقاً من العملاء السعوديين، يعرفون باسم «فرقة النمر»، حاولوا تصفيته في تورنتو، بأمر من ولي العهد في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٨.

وقبل أسبوعين من هذا التاريخ، نفذ عناصر فرقة الاغتيال، الواردة أسماؤهم في ملف الجبري، عملية قتل الصحفي جمال خاشقجي في العاصمة التركية إسطنبول.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع طلب عدم ذكر اسمه، وعن وثيقة اطلعت عليها، إن الخارجية الأميركية وجهت استفساراً لمحامي المسؤول الأمني السعودي السابق سعد الجبري، طلبت فيه تقييماته القانونية لما إذا ينبغي عليها الموافقة على طلب السعودية منح الحصانة لولي العهد السعودي في ظل الدعوى القضائية التي أقامها الجبري بحقه أمام المحكمة الأميركية.

ومن المتوقع أن يرد محامي الجبري على استفسار الخارجية الأميركية بعد عيد رأس السنة وأن يطلبوا عدم إصدار التوصية بمنح الحصانة حسب «واشنطن بوست».

ويشار إلى أن الخارجية الأميركية من المقرر أن تصدر توصيتها بعد التشاور مع الجهات الأخرى، وستقدمها لوزارة العدل التي سيكون طلبها ملزماً للمحكمة الفدرالية.

ومن شأن توصية الخارجية الأميركية أن تؤدي إلى شطب محمد بن سلمان من قائمة المدعى عليهم في قضايا أخرى تم رفعها بحقه في الولايات المتحدة، وخاصة قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي.

وأشارت «واشنطن بوست» إلى أن محامي الجبري وابن سلمان رفضوا التعليق.

ونقلت الصحيفة عن خالد الجبري نجل المسؤول الأمني السابق قوله إنه «إذا تمت الموافقة، فإن الولايات المتحدة ستمنح بالتالي لمحمد بن سلمان الحصانة للتصرفات التي نجح من خلالها باغتيال جمال خاشقجي وفشل في اغتيال والدي».

وتشير الصحيفة إلى أن الحصول على الحصانة سيكون أصعب بعد وصول إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن إلى الحكم، حيث سبق لبايدن أن تعهد بإعادة النظر في العلاقات مع السعودية بعد اغتيال خاشقجي وإنهاء الدعم الأميركي للعملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٢١٣٧٤٠٠ – ٠١١-٣٠٦٥
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ – تلفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ – فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء اليازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٢٣١٢١٨ – ٠٤١-٢٣١٢١٩ – فاكس: ٠٤١-٢٣١٢١٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣-٢٢٢٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

موسكو: واشنطن لم تراع مصالحها بفرضها عقوبات جديدة علينا.. وسنرد على الاتحاد الأوروبي

بوتين يوقّع قانوناً يحظر على البرلمانيين الروس حمل جنسية ثانية

وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس الثلاثاء، على قانون يقضي بإنهاء صلاحيات نائب برلمان أو سيناتور قبل موعد انتهائها في حال الكشف عن حمله جنسية دولة أخرى، كما يقضي القانون الفدرالي الجديد الذي تم نشره على الموقع الإلكتروني الرسمي للمعلومات القانونية حسب موقع «روسيا اليوم»، بأن البرلماني تنهى صلاحياته أيضاً في حال عدم امتثاله لشرط إقامته في أراضي روسيا خلال فترة زمنية معينة.

ويتضمن القانون الجديد تعديلاً على القانون الذي يحدد وضع عضو كل من مجلس الاتحاد ومجلس الدوما (النواب) في الجمعية الفدرالية الروسية، والذي كان من الممكن بموجبه إنهاء صلاحيات البرلماني فقط في حال الكشف عن امتلاكه حسابات أو ودائع في بنوك أجنبية.

في سياق منفصل أكد سفير روسيا الاتحادية لدى الولايات المتحدة أناتولي أنطونوف أن واشنطن وفي إطار معادة روسيا قررت عدم مراعاة مصالحها الخاصة من خلال فرض عقوبات جديدة على الشركات الروسية.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن أنطونوف قوله أمس إن «قرار وزارة التجارة الأميركية فرض قيود على صادرات الشركات والمؤسسات الروسية هو قرار مدمر ويقوض ليس فقط التفاعل الاقتصادي المستمر بين الدول بل يعيق أي آفاق إيجابية» مضيفاً إنهم «يحرمون أنفسهم من إمكانية التعاون الطبيعي مع الشركاء الروس في مجالات واعدة للغاية خاصة في مجالات الطيران المدني والهندسة الدقيقة وصنع الأدوات والتعدين».

واعتبر أنطونوف أن هذه الخطوات «تفرق» العلاقات بين الدولتين في أزمة أكبر لا يمكن الخروج منها إلا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لبناء علاقات على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وقال: «حتى الآن لا نرى مثل هذه الرغبة».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس خلال تحضّره لمؤتمره الصحفي السنوي في نهاية العام (رويترز)

على حد مواز أعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس أن موسكو سترد على عقوبات الاتحاد الأوروبي بحقها بسبب قضية ألكسي نافالني.

وجاء في بيان للوزارة أوردته وكالة «نوفوستي» أنه «على أساس مبدأ المعاملة بالمثل تم اتخاذ قرار بتوسيع قائمة ممثلي الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي المحظورين من دخول روسيا» مضيفاً إنه «تم تقديم المذكرات الشفوية من وزارة الخارجية الروسية والإبلاغ عن هذه الخطوة إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية لألمانيا وفرنسا والسويد كما تم إرسالها إلى بعثة الاتحاد الأوروبي في موسكو».

وأكد البيان أن الدول التي بدأت هذه الخطوة لم تقدم أي أدلة في هذه القضية ليس فقط للسلطات الروسية على الرغم من مناشداتها المتكررة ولكن حتى لشركائها في الاتحاد الأوروبي.

واستدعت وزارة الخارجية الروسية في وقت سابق أمس عدداً من الدبلوماسيين من الدول الأوروبية بسبب موقفها من قضية نافالني والعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا.

وقرر الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول الماضي فرض عقوبات على شخصيات ومؤسسات في روسيا اعتبرها التكتل أنها تتحمل المسؤولية عن التسميم المزعوم لنافالني.

وجددت وزارة الخارجية الروسية في تشرين الأول الماضي تأكيد أن قضية نافالني مجرد ذريعة لفرض عقوبات على روسيا تم إعدادها منذ فترة طويلة.

ومن جانب آخر قال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إن العسكريين الروس لا يشاركون في الأعمال القتالية في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وأكد نائب الوزير أن موسكو تلتزم بصرامة بمطالب مجلس الأمن الدولي، وأضاف إنه يوجد هناك «مطلية صغيرة لوزارة الدفاع الروسية، تضم أربعة أو خمسة أشخاص، وهم طبعاً لا يشاركون في الأعمال القتالية، هذا المكتب هو عبارة عن وجود سياسي».

وشدد على أنه يجري الالتزام بكل ما هو مفروض تجاه جمهورية إفريقيا الوسطى. ويتم إرسال المعلومات إلى الأمم المتحدة حول كل هذه الأمور.

وأشار إلى أن «العسكريين الروس الموجودين الآن في جمهورية إفريقيا الوسطى، هم مدربون وليس جيشاً ولا قوات خاصة».

وأضاف بوغدانوف: إن مجموعة من العسكريين الروس، تخدم في إطار بعثة الأمم المتحدة الدولية في جمهورية إفريقيا الوسطى، والحديث يدور عن «١٣-١٤» ضابطاً من روسيا».

وقال نائب الوزير: إن روسيا تأمل في أن تلعب بعثة حفظ السلام الأممية هذه التي تم تنسيق نشاطها في مجلس الأمن الدولي دوراً حاسماً في ضمان ظروف آمنة طبيعية لإجراء الانتخابات في تلك الدولة.

وكالات

كوبا تستنكر العقوبات الأميركية الجديدة ضدها

أكد وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز رفض بلاده الشديد للعقوبات الجديدة التي أعلن عنها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ضد ثلاث شركات كوبية مؤكداً أنها ترمي إلى تشديد سياسة الحصار ضد هافانا.

واستنكر رودريغيز في تغريدة نشرها على موقع «تويتر» أمس الثلاثاء نقلتها وكالة «سانا» الإجراءات القسرية الجديدة التي اتخذتها إدارة دونالد ترامب ضد ثلاث شركات كوبية، «فاينا وكاف كاي وفينسيميكس»، مؤكداً أن «كوبا سوف تتنصت بعض النظر عن عدد الكيانات التي تدرجها أميركا في قوائمها المزيفة».

وأشار رودريغيز إلى أن «كل إجراء تتخذه السياسة الخارجية للولايات المتحدة يعزز عزلتها وفسادها الدولي».

وتتعرض كوبا التي وقفت في وجه السياسات الأميركية الاستعمارية في أميركا اللاتينية لحصار اقتصادي جائر من قبل الولايات المتحدة منذ نحو ٦٠ عاماً بسبب سياساتها الرافضة لمحاولات التفرد والهيمنة الأميركية.

وكالات

دعت واشنطن للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران من دون شروط مسبقة

بكين تفرض قيوداً على تأشيرات دخول مسؤولين أميركيين إلى الصين

الصين تعتزم فرض قيود على منح التأشيرات لمسؤولين أميركيين رداً على إجراءات مماثلة بحق مسؤوليها (رويترز)

أعلنت الصين أمس الثلاثاء عزمها فرض قيود على منح تأشيرات دخول لمسؤولين أميركيين رداً على إجراءات مماثلة اتخذتها وزارة الخارجية الأميركية بحق مسؤولين صينيين.

ونقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين قوله في إفادة صحفية أن «الولايات المتحدة تستخدم التأشيرات كسلاح ضد الصين.. ونحن وفي إجراء مضاد اتخذنا قراراً بفرض إجراءات مماثلة ضد أفراد أميركيين وأسرهم وهم المسؤولون بشكل أساسي عن التدخل الأخير في الشؤون الداخلية للصين».

وأعرب وانغ عن رفض الصين ما يدعى بـ«قانون سياسة ودعم التبيت» الذي يدعو إلى إنشاء قنصلية أميركية في التيبت، مؤكداً أن «قضايا التيبت وتايوان وهونغ كونغ تتعلق بسيادة الصين ووحدة أراضيها ومن شؤونها الداخلية وينبغي ألا تتدخل أي قوى أجنبية فيها».

وفرضت واشنطن أمس قيوداً إضافية على تأشيرات دخول مسؤولين صينيين بزعم ارتكابهم «انتهاكات لحقوق الإنسان».

بدوره أكد نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديمتري ميدفيديف أن الولايات المتحدة تتعمد إساءة استعمال مفهوم الأمن القومي بما يلائم مصالحها ومصالح مسؤوليها.

وقال تعليقاً على العقوبات الأميركية على روسيا والصين إن «واشنطن تستغل مفهوم الأمن القومي لإرضاء المؤسسة السياسية الأميركية التي تتكسب وتسجل نقاطاً لحسابها من إشعال مشاعر «الخوف من روسيا والصين».

ونشرت إدارة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب أمس قائمة جديدة بأسماء شركات صينية وروسية تزعم أن لها «روابط عسكرية» تمنعها من شراء نطاق واسع من البضائع والتكنولوجيا الأميركية.

في سياق آخر «دعت الصين الولايات المتحدة إلى العودة للاتفاق النووي مع إيران من دون أي شروط مسبقة.

وذكرت وكالة «شينخوا» أن وزير الخارجية الصيني وانغ يي أوضح في اجتماع عبر الفيديو بشأن الاتفاق النووي أمس أنه يتعين على الولايات المتحدة العودة من دون شروط إلى الاتفاق في أقرب وقت ممكن مع رفع المعلومات عن إيران وعن الكيانات والأفراد المتعاملين معها وعلى هذا الأساس تقوم طهران بالوفاء بالتزاماتها النووية بالكامل.

وأضاف وانغ إن الوضع وصل في الوقت الحالي إلى منعطف دقيق بعدما أعلن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن عن استعداد الولايات المتحدة للعودة إلى الاتفاق وقال إن «أمام الاتفاق فرصة سانحة للعودة إلى المسار الصحيح ولكنه يواجه أيضاً مخاطر وتحديات غير مسبوقة».

وقدم وانغ بهذا الخصوص أربعة اقتراحات أولها التمسك بثبات بالاتفاق والثاني تعزيز العودة المبكرة للولايات المتحدة إليه والثالث تسوية الخلافات بشكل عادل وموضوعي في أثناء تنفيذ الاتفاق، بينما يتعلق الرابع بالتعاطي بشكل صحيح مع قضايا الأمن الإقليمي.

وترأس الاجتماع جوزيب بوريل الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ووزراء الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والروسي سيرغي لافروف والفرنسي جان إيف لودريان والألماني هايكو ماس والبريطاني دومينيك راب.

وكالات

المباشرة بتوزيع اللقاح في أوروبا.. والشركات الغربية تختبر منتجاتها على السلالة الجديدة

منظمة الصحة تدعو لاجتماع يناقش إستراتيجية مواجهة تحور كورونا

أعلنت منظمة الصحة العالمية، أمس الثلاثاء، أنها ستعقد اجتماعاً للدول الأعضاء لمناقشة إستراتيجيات مواجهة سلالة جديدة من فيروس كورونا المستجد ظهرت في بريطانيا.

وقال المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية هانز كلوغ على «تويتر» إن «الحد من السفر لاحتواء الانتشار أمر حكيم حتى نحصل على معلومات أفضل.. سلاسل التوريد للسلع الأساسية والسفر الأساسي يجب أن تظل ممكنة».

وحث كلوغ على زيادة الإجراءات الوقائية، من دون أن يحدد موعداً للاجتماع.

وحذرت المنظمة من القلق الشديد بشأن تحور الفيروس، قائلة إنه جزء طبيعي من تطور الوباء، وأشادت بريطانيا لاكتشاف هذا التحور.

وكانت منظمة الصحة العالمية كررت في بيان أمس نقلته وكالة «رويترز» قولها إنه لا توجد معلومات كافية حتى الآن لتحديد ما إذا كان التحور الجديد للفيروس يمكن أن يؤثر على فعالية اللقاح، مؤكدة أن البحث مستمر.

في غضون ذل